https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3409

القرى والمنتجعات السياحية في منطقة القره بوللي
بين العشوائية والتخطيط ودورها في ترسيخ الهوية الليبية

أ. محمد أحمد على الكف

أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا/ كلية الآداب والعلوم قصر خيار/ جامعة المرقب– ليبيا

mohamedalkef@gmail.com

تاريخ الاستلام 2025/04/05 تاريخ القبول 2025/06/17 تاريخ النشر 2025/07/01

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في واقع القرى والمنتجعات السياحية بمنطقة القره بوللي، التي تُعد من أبرز المناطق الساحلية في ليبيا لما تتمتع به من مقومات طبيعية وجغرافية. وقد رصدت الدراسة التوسع المتزايد في إقامة هذه المشاريع السياحية، الذي غلب عليه الطابع العشوائي في كثير من الأحيان؛ نتيجة غياب التخطيط العمراني السليم، وضعف الرقابة، وتداخل الاختصاصات بين الجهات المعنية.

تناولت الدراسة أيضًا مدى تأثير هذا التوسع العشوائي على البيئة الساحلية والمشهد العمراني، فضلاً عن ضعف توظيف العناصر الثقافية والمعمارية الليبية؛ ممَّا أدى إلى غياب الهوية الوطنية في هذه المنشآت. وبيّنت أن العديد من المنتجعات أُنشئت بنماذج معمارية دخيلة لا تعكس الخصوصية الليبية، ممّا يحد من مساهمتها في ترسيخ الهوية الوطنية أو تعزيز السياحة الثقافية.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عدّة، منها: ضرورة تبني سياسات تخطيطية متكاملة تعتمد على مبادئ الاستدامة وتعزز حضور الهوية الليبية في التصميم السياحي، مع تشجيع الاستثمار المنظم وتفعيل دور المجتمعات المحلية في صياغة الرؤية السياحية المستقبلية للمنطقة.

الكلمات الافتتاحية: منتجع، الهوية، السياحة، العشوائية، التخطيط.

© Journal of Libya for Geographical Studies, Sirte University 2025

Vol. 5, Issue.2, July 2025 *Journal of Libya for Geographical Studies*
Online ISSN : 2789-4843 print ISSN : 3080-0463
المجلد 5 العدد 2 / يوليو 2025م **مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية**

Tourist Villages and Resorts in the Qarabulli Area Between Randomness and Planning and Their Role in Reinforcing Libyan Identity

Mohamed, A, Alkef
Department of Geography/ Faculty of Arts & Science -Gasr Kheyar
Elmergib University/ Libya
mohamedalkef@gmail.com

***Abstract*:**

This study examines the reality of villages and tourist resorts in the Qarabulli area, one of Libya's most prominent coastal regions due to its natural and geographical features. The research highlights the increasing expansion of tourism projects in the area, much of which has occurred in an unplanned and random manner due to the absence of proper urban planning, weak oversight, and overlapping responsibilities among relevant authorities.

The study also addresses the impact of this unregulated expansion on the coastal environment and urban landscape, in addition to the limited integration of Libyan cultural and architectural elements. Many resorts were found to adopt foreign architectural styles that fail to reflect Libyan identity, thus limiting their role in reinforcing national identity or promoting cultural tourism.

The study concludes with a call for integrated planning policies based on sustainability principles, aiming to strengthen Libyan identity in tourism design. It also recommends encouraging well-regulated investment and empowering local communities to participate in shaping the future tourism vision for the region.

Keywords: Resort, identity, tourism, beach, environment.

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3409

1- مقدمة:

تُشكّل السياحة أحد القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تساهم في تنمية الدول، وتعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية. وتُعتبر القرى والمنتجعات السياحية من أهم المكونات التي تسهم في استقطاب الزوار وتنشيط الحركة الاقتصادية في المناطق الساحلية، خاصة تلك التي تتميز بإمكانات طبيعية وجغرافية مؤهلة للنمو السياحي. في ليبيا، وبخاصة في المناطق الساحلية مثل القره بوللي، يلاحظ توسع متزايد في إقامة هذه المشاريع السياحية، إلاَّ أن هذا التوسع غالباً ما يتسم بالعشوائية وضعف التخطيط، ما يؤدي إلى تحديات بيئية واجتماعية واقتصادية عدة.

علاوة على ذلك، تتعرض القرى والمنتجعات السياحية أحياناً إلى غياب البُعد الثقافي والهوية الوطنية في تصاميمها وتنفيذها؛ ممَّا يضعف قدرتها على تعزيز الانتماء الوطني والترويج للتراث الليبي. ومن هنا، تكتسب دراسة العلاقة بين العشوائية والتخطيط في تطوير هذه المنشآت السياحية أهمية كبيرة، خاصة مع التركيز على دورها في ترسيخ الهوية الليبية والمحافظة على الخصوصية الثقافية في مواجهة العولمة والتغيرات الاجتماعية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع القرى والمنتجعات السياحية في ليبيا، مع إبراز أثر التخطيط مقابل العشوائية في التنمية المستدامة، وتسليط الضوء على الإمكانات التي يمكن استثمارها لتعزيز الهوية الوطنية عبر القطاع السياحي.

2- مشكلة الدراسة:

تُعَدُّ منطقة القره بوللي من المناطق الساحلية ذات الإمكانات الطبيعية التي تؤهلها لتصبح وجهة سياحية مميزة في ليبيا. إلا أن التوسع في إنشاء القرى والمنتجعات السياحية في هذه المنطقة يتم بشكل متباين بين التخطيط المنظم والعشوائية؛ ممّا يخلق تحديات كبيرة على المستويات البيئية، والاجتماعية، والثقافية. فغياب التخطيط السليم والرقابة الفعالة يؤدي إلى انتشار مشروعات سياحية عشوائية تهدد الموارد الطبيعية وتضعف البنية التحتية، فضلاً عن غياب الهوية الليبية في التصاميم المعمارية والبرامج السياحية، ما ينعكس سلباً على قدرة هذه المنشآت في ترسيخ الانتماء الوطني وتعزيز الهوية الثقافية.

ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة في تقييم تأثير التوازن أو الاختلال بين التخطيط والعشوائية في تطوير المنتجعات والقرى السياحية بمنطقة القره بوللي، ومدى مساهمتها في تعزيز الهوية الليبية والحفاظ عليها في ظل التحديات المعاصرة. ويضع الباحث مجموعة من التساؤلات، تتمثل في الآتي:

1. كيف تؤثر العشوائية في المشاريع السياحية على البيئة الساحلية والبنية التحتية في المنطقة؟
2. إلى أي حد تعكس القرى والمنتجعات السياحية الطابع الثقافي والهوية الليبية في تصميمها وبرامجها؟
3. ما دور التخطيط العمراني والسياحي في الحد من مظاهر العشوائية وتحقيق تنمية سياحية مستدامة؟
4. كيف يمكن تعزيز دور المنتجعات السياحية في ترسيخ الهوية الوطنية من خلال التصميم المعماري والمحتوى الثقافي؟
5. ما التحديات التي تواجه الجهات المعنية في تنظيم وتخطيط المنتجعات السياحية بمنطقة القره بوللي؟

3- أهداف الدراسة:

1. تحليل واقع إنشاء القرى والمنتجعات السياحية في منطقة القره بوللي، مع تمييز بين المشروعات المخططة والعشوائية.
2. تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية الناتجة عن التوسع العشوائي في القطاع السياحي بالمنطقة.
3. دراسة مدى تمثيل الهوية الليبية والعناصر الثقافية المحلية في التصميم المعماري والبرامج السياحية للقرى والمنتجعات.
4. تحديد دور التخطيط العمراني والسياسات السياحية في الحد من العشوائية، وتعزيز التنمية السياحية المستدامة.
5. اقتراح آليات واستراتيجيات لتعزيز دور القرى والمنتجعات السياحية في ترسيخ الهوية الوطنية، وتعزيز الانتماء الثقافي في منطقة القره بوللي.

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3409

4- فرضيات الدراسة:

1. يوجد ارتباط سلبي بين العشوائية في إنشاء القرى والمنتجعات السياحية وتأثيرها على جودة البيئة والمشهد العمراني في منطقة القره بوللي.
2. المشروعات السياحية المخططة تنظيماً تظهر قدرة أكبر على تعزيز الهوية الليبية مقارنة بالمشروعات العشوائية.
3. غياب التخطيط العمراني يؤدي إلى ضعف تمثيل الهوية الثقافية الليبية في التصميم المعماري للمنتجعات السياحية.
4. تفعيل دور الجهات الرسمية في التخطيط والرقابة يقلل من مظاهر العشوائية، ويسهم في تحقيق تنمية سياحية مستدامة بالمنطقة.
5. القرى والمنتجعات السياحية التي تعتمد على العناصر الثقافية المحلية تسهم بشكل أكبر في ترسيخ الانتماء الوطني وتعزيز الهوية الليبية بين السكان والزوار.

5- أهمية الدراسة:

1. تسليط الضوء على واقع التنمية السياحية في منطقة القره بوللي، خاصة التباين بين المشاريع المخططة والعشوائية وتأثير ذلك على البيئة والمجتمع المحلي.
2. تحديد مدى تأثير العشوائية في البناء والتوسع السياحي على الموارد الطبيعية والبنية التحتية، مما يسهم في توجيه السياسات نحو التنمية المستدامة.
3. استكشاف دور المنتجعات والقرى السياحية في تعزيز الهوية الليبية، من خلال دمج التراث الثقافي والمعماري المحلي في تصميمها وبرامجها.
4. توفير قاعدة معلومات علمية تسهم في تحسين التخطيط العمراني والسياسات السياحية للجهات المختصة، بما يحد من العشوائية ويدعم التنمية المنظمة.
5. المساهمة في الحفاظ على الخصوصية الثقافية والهوية الوطنية ضمن الفضاءات السياحية، مما يعزز الانتماء الوطني ويعزز جاذبية ليبيا كوجهة سياحية مميزة.

6- الدراسات السابقة:

توجد بعض الدراسات التي تتناول موضوع القرى والمنتجعات السياحية في ليبيا، رغم أن التركيز المباشر على منطقة القره بوللي قد يكون محدودا. وخاصة فيما يتعلق بدراسة الهوية الليبية، فيما يأتي بعض الدراسات ذات الصلة:

– **في دراسة قام بها حسين العاجي (2015)** بعنوان (المقومات السياحية لمنطقة القره بوللي) تناول فيها المقومات الطبيعية والبشرية للسياحة لمنطقة والقره بوللي وتهدف الدراسة على التعرف على المقومات الطبيعية والبشرية التي يمكن أن يعتمد عليها النشاط السياحي بمنطقة القره بوللي، والتعرف على العلاقة بين البني التحتية والخدمات والنشاط السياحي في المنطقة، كما تهدف إلى التعرف على مؤسسات القطاع السياحي في المنطقة للقيام بدورها في مجال السياحة.

– **سعى مصباح محمد عاشور (2024)** في دراسته بعنوان (تقييم درجة جاذبية الأماكن السياحية في بلدية مصراتة) إلى محاولة حصرِ وتقييمِ الأماكنِ ذاتِ الإمكاناتِ السياحيةِ الجغرافية في منطقةِ مصراتة، وتقييمِ درجةِ جاذبيتها، بالإضافة إلى خصائص الحركة السياحية وأهم مؤشراتها، وقد اعتمدت في ذلك على الدراسة الميدانية، ومجموعة من البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من قبل القرى السياحية ومكاتب فرع الهيئة ببلدية مصراتة. ومن نتائج الدراسة أن المنطقة تزخر بالعديد من المقومات السياحية التي تمكنها من الريادة في العمل السياحي، أما عن التوصيات فقد كان من أبرزها نشر الوعي السياحي بين أفراد المجتمع لتقبل السياحة كنشاط اقتصادي فاعل في زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة، وتشجيع الباحثين للقيام بإجراء المزيد من الأبحاث حول تطوير القطاع السياحي.

– **في دراسة قام بها عبد السلام عبد المولى الحداد وآخرون سنة (2018)** تحت عنوان (محددات الزحف العمراني على المناطق الأثرية في إقليم الجبل الأخضر_ ليبيا)، تبورت حول محددات الزحف العمراني على المناطق الأثرية في إقليم الجبل الأخضر، وما ينجم عنه من استنزاف وهدر لمقومات السياحة في هذه المنطقة، وهدفت الدراسة إلى تحديد دور العوامل الجغرافية التي توثر على الزحف العمراني، والتعرف على مساهمة ملكية القبيلة للأرض في الزحف العمراني على المناطق الأثرية، وخرج بمجموعة من النتائج أهمها أن قلة المخططات السكانية وتأخر المخططات أدت إلى الزحف العمراني على المناطق الأثرية بنسبة 90%. وأظهرت الدراسة أن معظم الخدمات التي يحتاجها السكان تتوفر بالقرب من المواقع الأثرية، وكشفت الدراسة أن هناك تراتبية في الخروقات ترتبت عنها تبعيات، جاءت قلة المخططات في المرتبة الأولى وبنسبة 70%، تلتها ارتفاع أسعار الأراضي في المدن، ثم ملكية القبيلة للأراضي والمنفعة العامة على التوالي.

– **وتناولت منيرة غيث** (**2006**) تحت عنوان (المقومات الجغرافية السياحية في بشعبية المرقب والرؤية المستقبلية لأفاق استثمارها)، هدفت الدراسة إلى التعرف على مقومات السياحة الطبيعية والبشرية لمنطقة المرقب، وكذلك فهم أهم المعوقات التي تواجه هذه الصناعة وسبل تطويرها، وأوضحت الدراسة الرؤية والأفاق المستقبلية لصناعة السياحة في منطقة الدراسة والدولة الليبية بشكل عام، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها، ضرورة إعداد خطة شاملة لاستثمار المقومات الطبيعية (الشواطئ، التضاريس، المواقع التاريخية) وفق معايير التنمية المستدامة، وتحسين البنية التحتية والخدمات السياحية لرفع جاذبية المنطقة للمستثمرين المحليين والأجانب، مع تعزيز الترويج السياحي للمرقب عبر منصات الإعلام الرقمي وربطها بمسارات السياحة الوطنية. وذلك بإشراك المجتمع المحلي في البرامج السياحية لحماية الهوية الثقافية وتوفير فرص عمل، مع دعم الدراسات والأبحاث الجغرافية لتحديد أنسب المواقع للاستثمار السياحي وفق تحليل بيئي واقتصادي.

7– منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، الذي يُعد من أكثر المناهج ملاءمة لدراسة الظواهر الجغرافية والعمرانية والاجتماعية، وذلك من خلال وصف الواقع القائم وتحليله بهدف الوصول إلى فهم أعمق لطبيعة القرى والمنتجعات السياحية في منطقة القره بوللي، ومدى ارتباطها بالتخطيط أو العشوائية، وأثر ذلك في ترسيخ الهوية الليبية.

وقد تم وصف خصائص القرى والمنتجعات السياحية في القره بوللي من حيث مواقعها، توزيعها الجغرافي، طابعها المعماري، والخدمات السياحية التي تقدمها، كما تم تحليل درجة التنظيم أو العشوائية في إنشائها ومدى توافقها مع المعايير التخطيطية. وركزت الدراسة على تحليل الأثر الثقافي والاجتماعي، ومدى تعبير هذه المنشآت السياحية عن الهوية الليبية، من حيث العمارة، الموروث الثقافي، والعناصر التراثية المستخدمة في المنتج السياحي، وفي ضوء التحليل، تم استخلاص النتائج المتعلقة بواقع السياحة في القره بوللي، ومدى الحاجة إلى تخطيط سياحي مستدام يحترم الهوية الليبية، واقتراح حلول عملية للحد من العشوائية.

8– الأدوات ومصادر البيانات:

استخدم الباحث **الملاحظة** المباشرة التي تُعد أهم أدوات جمع البيانات في هذه الدراسة؛ نظراً لأنها تُمكّن الباحث من رصد الواقع الميداني بشكل دقيق وموضوعي، فقد

أسهمت الملاحظة في تحديد مظاهر العشوائية في توزيع وبناء المنتجعات والقرى السياحية بمنطقة القره بوللي، من خلال متابعة التصميمات المعمارية، ومدى التناسق بينها وبين البيئة الطبيعية، والبنية التحتية المحيطة، وأسلوب تقديم الخدمات السياحية، كما أُستخدمت الملاحظة لتقييم الطابع الثقافي والمعماري للمشروعات السياحية، ومدى دمجها للعناصر الموروثة من الهوية الليبية (كالزخارف، الألوان، الطراز المحلي). وأيضاً، تمت ملاحظة الفوارق بين المشاريع التي أُنشئت بشكل منظم وتلك التي نُفّذت بعشوائية، من حيث مدى الالتزام بالمعايير التخطيطية، والمساحات المخصصة، ومدى تأثيرها على البيئة المحيطة. وبالتالي، ساعدت الملاحظة الباحث في تحليل الانسجام أو التنافر بين المنشآت السياحية والهوية الثقافية المحلية، مما وفّر أرضية واقعية تدعم النتائج وتُسهم في تقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ.

معرفة الباحث بمنطقة الدراسة: يمثل كون الباحث أحد أبناء منطقة القره بوللي عنصر قوة في هذه الدراسة، حيث مكّنه ذلك من الإلمام العميق بواقع المنطقة جغرافيًا واجتماعيًا وثقافيًا، ومن فهم طبيعة التحديات التي تواجهها في مجال لاستثمار السياحي، خاصة ما يتعلق بظاهرة العشوائية في بناء القرى والمنتجعات السياحية، كما ساعد هذا القرب الميداني على رصد التفاصيل الدقيقة من خلال الملاحظة المباشرة والتفاعل مع السكان المحليين والمسؤولين، مما أضفى واقعية وموثوقية على البيانات المجمّعة، كذلك أسهمت هذه المعرفة في اختيار المواقع الأكثر تمثيلاً للدراسة الميدانية، والتعبير بدقة عن علاقة السياحة بالهوية الثقافية، وهو ما يدعم نتائج البحث ويوجه التوصيات نحو تطبيق عملي يتناسب مع واقع المنطقة.

9- صعوبات الدراسة:

واجة الباحث عقبة بحثية، وهي صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة من أصحاب القرى والمنتجعات السياحية في منطقة الدراسة، والمتمثلة في: عدد الزوار، حجم الاستثمار، عدد العاملين، المساحات المستغلة، الإيرادات. ونتيجة لذلك، افتقر البحث إلى الأرقام الإحصائية الدقيقة، وهي بيانات كان من شأنها أن تُضفي على الدراسة مزيدًا من الدقة والموضوعية والتحليل الكمي. أي أن الدراسة اعتمدت بشكل أكبر على الوصف الكيفي والتحليل الميداني بدلًا من التحليل الكمي المبني على الإحصائيات.

10- حدود الدراسة.

- **الحدود المكانية:** تقع منطقة القره بوللي على بعد (60كم) إلى الشرق من مدينة طرابلس في الجزء الشمالي الشرقي من سهل الجفاره، وتشرف على البحر المتوسط بطول 30 كم تقريباً. ويحدها شرقًا بلدية قصر الأخيار وغرباً بلدية تاجوراء، أما من ناحية الجنوب فتحدها بلدية ترهونة، وشمالاً البحر المتوسط. **أما حدودها الفلكية** فتقع المنطقة بين خطي طول57" 32' 13° و26" 49' و13° شرقًا وبين دائرتي عرض 09" 48' 32° و58" 37' 32° شمالاً. (من واقع الخرائط الطبوغرافية وصور الأقمار الاصطناعية). شكل (1).

- **الحدود الزمنية:** تركز الدراسة على جميع المواضيع ذات العلاقة بموضوع الدراسة خلال الفترة ما بين سنة 2000م وحتى سنة 2024م.

شكل (1) موقع القرى والمنتجعات السياحية بمنطقة القره بوللي.

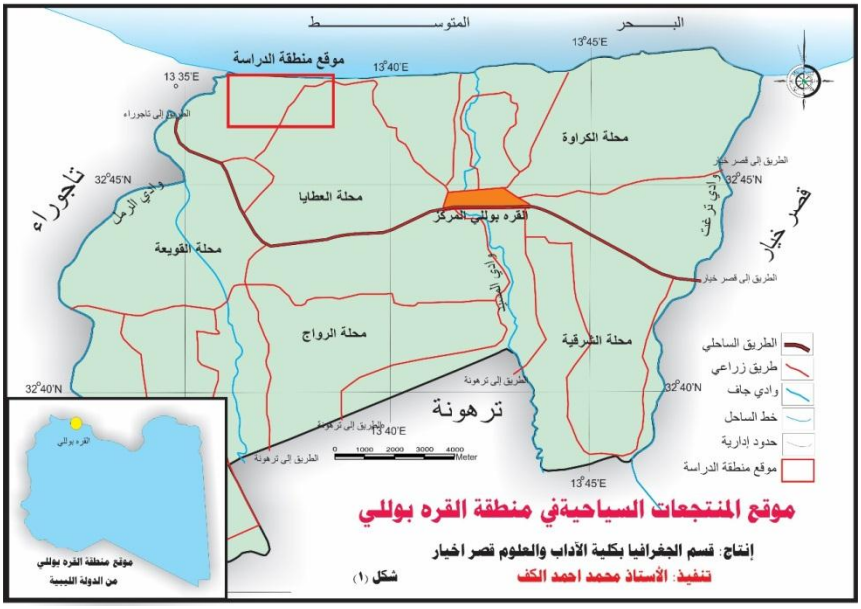

المصدر: قسم الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم- قصر خيار، جامعة المرقب، 2024م، تنفيذ: محمد احمد الكف.

11- نبذة جغرافية عن منطقة الدراسة:

تتنوع مظاهر السطح في منطقة الدراسة، **من جبال وسهول وأودية** إلا أن منطقة القره بوللي ذات سطح مستوي في أغلب الأماكن، وخصوصاً في الجزء الشمالي من الطريق

الساحلي، وتتدرج هذه المنطقة في الارتفاع نحو الجنوب باتجاه سلسلة جبال ترهونة مسلاته حيث تبلغ النسبة المئوية للانحدار فيها 0.8 %، ويزداد ارتفاع الأرض عند قدم الجبل ما بين (150–200 مترًا) فوق سطح البحر (218). (شرف، 1996) وتخترق العديد من الأودية منطقة الدراسة، منها: وادي الرمل ووادي المسيد وكذلك وادي ترغت وجميعها أودية جافة تنبع من جبال ترهونة مسلاته. **مناخيًا** تقع منطقة القره بوللي ضمن مناخ البحر المتوسط ولوجود المنطقة بالقرب من البحر فأن تأثير البحر يكون كبيرا على الحرارة خلال فصول السنة. ويكون شهر يناير أقل شهور السنة حرارة وهو أبرد شهور السنة إذ يبغ متوسط درجة الحرارة الصغرى فيه (9.1°م) ومتوسط درجة الحرارة لهذا الشهر (13.2°م) ثم ترتفع درجة الحرارة تدريجياً ليصل متوسط درجة الحرارة العظمى في شهر أغسطس (35.3°م) أما متوسط درجة الحرارة لهذا الشهر فيكون (29.1°م). (218)، وتسقط الأمطار على المنطقة في فصل الشتاء نتيجة للانخفاضات الجوية في البحر المتوسط، إذ يبلغ المعدل السنوي للأمطار 343 ملم (شرف، 1996)وهذه الكمية تختلف من منطقة إلى أخرى، وهي تقل كلما اتجهنا نحو الجنوب، وتهب على المنطقة الرياح التجارية الشمالية الشرقية طول العام، والرياح الشمالية والشمالية الغربية الباردة في فصل الشتاء كما تهب الرياح المحلية المعرفة برياح القبلي على المنطقة في أواخر الربيع وبداية الخريف.

12– مخططات الدولة الليبية حول شاطئ القره بوللي:

من أهم الدراسات العلمية التي جرت حول السياحة في القره بوللي ما قام به المكتب الاستشاري الهندسي للمرافق حول شاطئ القره بوللي في ثمانينيات القرن الماضي، شملت الدراسة الخصائص الطبيعية للشاطئ من ظروف مناخية وبحرية وطرق المحافظة على الشاطئ من المؤثرات السلبية، كرمي مخلفات البناء والخردة والقمامة ومياه الصرف الصحي. ونقل الرمال والزحف العمراني. وقد خطط المكتب الاستشاري في دراسته لعدد من مراحل. (الطيب، 2005)

1- تمهيد الشاطئ وحمايته وربطه بطرق معبدة.
2- توفير نظام الحراسة، وإنشاء مرافق ضرورية، دورات مياه وحمامات، إنارة.
3- تحويل المصيف من مصيف مفتوح عام، إلى مصيف منظم بإضافة مرافق كاملة ثابتة.
4- إقامة مدن سياحية وفنادق وتطوير كامل للشاطئ.

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3409

13- نبذة مختصرة عن أسباب العشوائيات في ليبيا:

تُعَدُّ العشوائيات أحد أبرز التحديات العمرانية والاجتماعية التي تواجه المدن والمناطق الريفية في ليبيا، حيث أخذت هذه الظاهرة تتنامى خلال العقود الأخيرة بشكل غير منظم؛ ما أدى إلى مشكلات متشابكة طالت النسيج العمراني، والبيئة، وأمن الأراضي، بل وحتى مقومات التنمية السياحية في البلاد. ورغم أن الدراسات حول العشوائيات في ليبيا لا تزال محدودة، فإن المؤشرات الميدانية تكشف عن أسباب مركبة، تتداخل فيها العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛ مما يجعل فهمها ومعالجتها مسؤولية جماعية ومؤسسية.

أولاً: الخلفية العامة للظاهرة:

في الوقت الذي يفترض فيه أن تكون المناطق السياحية والغابات والأراضي الزراعية محمية قانونياً وتُدار وفق تخطيط عمراني وسياحي محكم، فقد شهدت ليبيا – وخصوصاً منذ الثمانينيات– انتشاراً واسعاً للمنتجعات والقرى السياحية العشوائية. هذه الظاهرة لم تكن عفوية بالكامل، بل كانت نتيجة لعدة اختلالات بنيوية في إدارة الموارد واستغلال الفضاءات العامة.

ثانياً: الأسباب الرئيسة للعشوائيات السياحية في ليبيا:

1. **ضعف تطبيق القانون وحماية الأراضي العامة،** ففشل أجهزة الدولة في فرض الرقابة على الأراضي الزراعية والغابات فتح المجال أمام الاستغلال غير القانوني لها، وخاصة من بعض المتنفذين. ويُلاحظ أن بعض العسكريين استغلوا فترة الانتشار الأمني في الغابات بعد الغارة الأمريكية عام 1986 لبسط نفوذهم على هذه المناطق.
2. **الخدمات دون ضوابط قانونية،** حيث أسهم ربط العديد من المنتجعات العشوائية بالكهرباء، دون وجود مستندات تثبت ملكيتها أو تراخيص مزاولة النشاط، في إضفاء شرعية مزيفة على هذه الأبنية.
3. **غياب مشاريع الدولة السياحية،** وذلك بغياب الاستثمار الحكومي في المجال السياحي إلى خلق فراغ استثماري استغله القطاع الخاص، ما أدى إلى نشوء مشاريع سياحية غير منظمة، بنيت دون دراسة بيئية أو عمرانية.
4. **التوسع العشوائي في البنية التحتية،** ومد الطرق بشكل غير مخطط في فترة الثمانينات فتح أبواب الغابات والمناطق الزراعية أمام حركـــة البشر والمعدات، ما سهل عمليات البناء

غير القانوني.

5. **الدعم الكبير للوقود** حيث كان لانخفاض أسعار الوقود الذي جعل من التنقل إلى المناطق البعيدة أمراً يسيراً، ما ألغى الحاجز المكلف للوصـول إلى الأراضي الزراعية النائية، وساهم في البناء فيها.

6. **ضعف الوعي المجتمعي والملكية العامة**، حيث تنتشر ثقافة تعتبر أراضي الدولة "مباحة" أو "حلالاً" لكل من يرغب في استغلالها، وهو ما شكل مظلة اجتماعية شجعت التعدي على الممتلكات العامة وإنشاء التجمعات السكنية والسياحية العشوائية.

ثالثاً: الأثر التنموي والبيئي للعشوائيات:

إنَّ انتشار العشوائيات في المناطق السياحية والغابات تسبب في تشويه المشهد العمراني، وتدمير البيئة الطبيعية، وتآكل الأراضي الزراعية، ممَّا يشكل عائقاً أمام التنمية المستدامة، ويُضعف من فرص ليبيا في بناء قطاع سياحي منظم يمكنه الإسهام بفاعلية في الاقتصاد الوطني.

14- القرى والمنتجعات السياحية في منطقة القره بوللي:

تُعَدُّ منطقة القره بوللي من أبرز المناطق الساحلية في ليبيا التي تشهد تزايدًا في النشاط السياحي، وذلك بفضل موقعها الاستراتيجي على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، شرق العاصمة طرابلس. وتمتد هذه القرى والمنتجعات السياحية على مساحات رملية واسعة كانت في الماضي مغطاة بالغابات والأحراش، قبل أن تتحوّل تدريجيًا إلى وجهات سياحية بفعل التوسع العمراني والحاجة إلى متنفس طبيعي للسكّان. شكل (2).

يتميّز ساحل القره بوللي بجمال طبيعي لافت، حيث صفاء البحر من أبرز ما يميّز المنطقة؛ فمياهه الزرقاء النقية تعكس لون السماء في مشهد هادئ وجذاب، وتضاريسه البحرية السهلة تجعله مناسبًا للسباحة والاستجمام العائلي. كما أن رماله البيضاء الناعمة تمتد لمسافات طويلة، ما يجعل المنطقة مثالية لإنشاء القرى السياحية ومرافق الترفيه المختلفة.

وقد تم تشييد عدد من المنتجعات السياحية والقرى الصيفية التي تستقطب الزوار من مختلف أنحاء ليبيا، خاصة في فصل الصيف، مستفيدة من المناخ المعتدل والمناظر الطبيعية الأخاذة. وتتنوع هذه القرى بين البسيطة والعائلية، إلى تلك التي تحاول محاكاة النماذج السياحية الحديثة رغم بعض التحديات المرتبطة بالبنية التحتية، والتخطيط العشوائي في بعض

المواقع. (نعيمة، 2015)، ورغم وجود إمكانات طبيعية متميزة، إلا أن الاستثمار السياحي في القره بوللي لا يزال بحاجة إلى مزيد من التنظيم والتخطيط المستدام، حتى تتمكن هذه المنطقة من تحقيق دورها الكامل في دعم السياحة الداخلية وتعزيز الاقتصاد المحلي، خاصة في ظل ما تتمتع به من مؤهلات بيئية وموقع جغرافي مميز على البحر. ويمثل الجدول رقم (1) أهم القرى والمنتجعات السياحية بمنطقة الدراسة.

جدول (1) القرى والمنتجعات السياحية بمنطقة الدراسة.

ت	اسم القرية	المساحة	ت	اسم القرية	المساحة
1	منتجع كريستال السياحي	63849	2	منتجع رويال السياحي	27742
3	قرية الخلة العائلية	32281	4	قرية العطايا العائلية	29474
5	قرية السماح العائلية	158422	6	منتجع شط مريم	99921
7	قرية LT العائلية	34472	8	منتجع الماسة السياحي	7198
9	قرية أعيت السياحية	37982	10	منتجع دار البحر	33151
11	شاليهات بن بية	35222	12	منتجع HTالسياحي	66139
13	قرية القويعة السياحية	178630	14	**المجموع**	**804483**

المصدر: من خلال تحليل صور الأقمار الصناعية ومن واقع المسح الميداني.

شكل (2) المعالم السياحية في منطقة القره بوللي.

المصدر: قسم الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم– قصر خيار، جامعة المرقب، 2024م، تنفيذ: محمد احمد الكف.

15- معايير تخطيط القرى والمنتجعات السياحية الدولية.

يأتي اهتمام الجغرافي بالسياحة من صميم منهجها وتوجهاتها. حيث تركز وجه النظر الجغرافية على ثلاثة محاور رئيسة، هي المكان والبيئة والعلاقات، فالجغرافي يهتم تقليدًا بالمساحات الأرضية بصفة عامة، وبالمكان بصفة خاصة، فوصف المكان والإلمام به، يأتي من بين أولويات الجغرافي. (الطيب، 2005) من هنا وجب وصف المعايير الخاصة بتخطيط القرى والمنتجعات السياحية في منطقة الدراسة من أجل تقييمها والوقوب على إيجابياتها وسلبياتها. والتي تتمثل في:

1. اختيار الموقع السليم: ويشمل تقييم الموقع بناءً على المناظر الطبيعية، الوصول إلى الشاطئ والقرب من المعالم السياحية والبنية التحتية. وكذلك العوامل البيئية وذلك بالتأكد من عدم تأثير البناء على البيئة الطبيعية والأنظمة البيئية المحيطة.
2. المواصلات: تقاس جودة المواصلات بين نقطتين بعدة معايير، منها الزمن والتكلفة ومدى تكرار الرحلات. (الطيب، 2005) فكلما كانت المسافة قصير والزمن قليل والرحلة غير مضنية كلما أسهم ذلك في إنجاح القرى والمنتجعات السياحية.
3. التصميم العام: ويشمل تخطيط المساحات بحيث تقسم الموقع إلى مناطق مختلفة، مثل الاستقبال، أماكن الإقامة، المطاعم، المناطق الترفيهية، المسابح، والشواطئ. ويضم التصميم العام الانسجام مع الطبيعة وذلك بتصميم المباني والبنية التحتية بطريقة تتناسب مع البيئة الطبيعية وتُحافظ عليها. وكذلك الحال بالنسبة للبنية التحتية والتي تشمل التخطيط لشبكات المياه، الكهرباء، الصرف الصحي، والاتصالات. (عمر، 2023).
4. الاستدامة البيئية: وتشمل تقليل البصمة الكربونية باستخدام تقنيات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح. وكذلك إدارة المخلفات بتطبيق نظم لإدارة وتقليل النفايات، وتشجيع إعادة التدوير.
5. التصميم المعماري: ويشمل الأناقة والراحة من حيث تصميم الغرف والأجنحة لتكون مريحة وجذابة، مع توفير إطلالات جميلة على البحر. ويشمل أيضا تصميم المباني وفق الهوية المحلية أو خليط بينها وبين الثقافة الأجنبية، وتعد الاستدامة من المعايير المهمة في معايير تخطيط القرى والمنتجعات السياحية، وذلك باستخدام مواد بناء صديقة للبيئة

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3409

وتطبيق ممارسات البناء المستدامة. وكذلك توفير المرافق الترفيهية مثل المسابح، النوادي الصحية، المنتزهات، والملاعب الرياضية.

6. الخدمات والمرافق وتشمل المطاعم والمقاهي والأنشطة الترفيهية، مثل: المائية كالغوص، ركوب الأمواج، وصيد الأسماك.
7. الاهتمام بالضيافة: وتحتوي على برامج تدريب وتأهيل الموظفين لتقديم أفضل الخدمات، مع إقامة البرامج الثقافية وذلك بتنظيم فعاليات وبرامج تُعرف الزوار بالثقافة المحلية والتقاليد الموروثة.
8. التسويق والترويج: وتشمل العلامة التجارية وذلك ببناء علامة تجارية قوية تُعبر عن هوية المنتجع وقيمه وتكون مستوحاة من الهوية الوطنية. واستخدام القنوات الرقمية للترويج للمنتجع وجذب الزوار.
9. التقييم والتحسين المستمر: ويشمل استطلاعات الرأي :جمع آراء النزلاء حول الخدمات المقدمة لتحسينها باستمرار، والتطوير المستدام بإجراء تحديثات وتطويرات دورية للحفاظ على جودة الخدمات والارتقاء بها.

16- تقييم تخطيط القرى السياحية في منطقة القره بوللي:

من أجل الوقوف على مشكلة عشوائية القرى السياحية بالمنطقة، والتعرف على خفاياها نطبق المعايير السالفة الذكر على هذه القرى.

16-1: الموقع الجغرافي والعوامل البيئية: تقع معظم القرى والمنتجعات السياحية بمنطقة الدراسة في الجزء الشمالي الغربي من بلدية القره بوللي، عند مصب وادي الرمل، تبعد عن مدينة طرابلس بمسافة لا تزيد عن 45 كم. جميع أراضي القرى السياحية في القره بوللي كانت عبارة عن غابات تطل على البحر، تمتد بين وادي الرمل ووادي ترغت، تم الزحف عليها من قبل المواطنين، واستخدمت استخدام زراعي في أول الأمر، وبيعت بعد ذلك، واستخدمت كقرى سياحية من قبل بعض رؤوس الأموال من خارج المنطقة، وتتمتع المنطقة بشواطئ رملية ناعمة ومياه شاطئية ضحلة تصلح للسباحة؛ إلا أن بعض المناطق غير صالحة للممارسة السباحة بها لوجود بعض التيارات البحرية وخاصة في مناطق مصب الوديان.

16-2: المواصلات: تقع القرى والمنتجعات السياحية بمنطقة القره بوللي بالقرب من الطريق الساحلي بين مدينة القره بوللي ومدينة طرابلس؛ ممّا أسهم في توفير الوقت بالنسبة

للسائحين، إلاَّ أن الطرق الفرعية التي تؤدي إلى القرى فإنها طرق زراعية أو رملية؛ ممّا يعيق الحركة بالسيارات وحاجتها إلى الصيانة المستمرة، وهذا عائد لكون المنطقة غابة لم تقام عليها طرق، والطريق الوحيد الموجود هو الطريق الزراعي الذي يخدم بعض المزارع القانونية، وعلى الرغم من ذلك قام المستثمرين بإنشاء طرق خاصة؛ وذلك لغرض الوصول المريح للقرى والمنتجعات السياحية.

16-3: التصميم العام فالمنتجعات بها أغلب الخدمات من مناطق استقبال وإقامة ومطاعم ومناطق ترفيه ومسابح. وجميع الأبنية غير منسجمة مع الطبيعة المحيطة بها وكل منتجع ذو تصميم مختلف، يغلب عليه الطابع الغربي، وتشكل البنية التحتية معضلة لأصحاب المنتجعات لعدم توفر الطرق، ولا تحتوي المنتجعات على شبكة مياه حديثة بل تعتمد على مياه الآبار الجوفية، ولا توجد منظومة للصرف الصحي، وتعتمد على الآبار السوداء لكل منتجع.

شكل (3) التنوع الطبيعي لشواطئ منطقة الدراسة.

مياه صافية

زرقيه مياه البحر

الشواطي الصخرية

الشواطئ الرملية

16-4: التصميم المعماري لمعظم القرى بمنطقة الدراسة تصميم جميل ومريح وجذاب والغرف بها مريحة والمسافات بين الاستراحات مقبولة، إلاَّ أن معظمها لا تتوفر فيه شرط إطلالة البيوت على البحر؛ ممَّا أدى إلى اختلاف الأسعار بين المنازل المطلة على البحر والغير مطلة على البحر، أضف إلى ذلك بنيت جميع القرى السياحية في المنطقة على الطراز الأوروبي الغربي؛ ممَّا أفقدها هويتها المحلية، وعند سؤال الباحث أحد أصحاب هذه القري عن سبب عدم تصميم المباني بطراز محلي جميل يعكس الهوية الليبية؟ أجاب (بأن السياحة محلية وإن الشعب الليبي متأثر بالطابع الأوروبي ولو بنيت هذه القرية بالطراز المحلي لما زارني أحد)، وهذا يعكس ثقافة الشعب الليبي الذي يعتبر الطراز الأوروبي يمثل السياحة والتطور، وغير ذلك فهو مرفوض، وما من ناحية المرافق الترفيهية فهي متوفرة من حيث المسابح والملاعب الرياضية. وتختلط الثقافة المحلية مع الثقافة الغربية، في وجود حواجز حائطية حول المنازل، من أجل الحفاظ على لخصوصية، إلا أنها تشكل عائق لمشاهدة المناظر الطبيعية وخاصة البحر.

شكل (4) صور لبعض مرافق القرى والمنتجعات السياحية بمنطقة القره بوللي.

أحد المنتجعات السياحية بالمنطقة

النمط الغربي في تصميم البيوت

مناطق الترفيه

مناطق الترفيه

المصدر: من خلال الزيارة الميدانية وبعض مواقع القرى والمنتجعات السياحية على الشبكة العنكبوتية.

16-5: الخدمات والمرافق: تزخر معظم القرى السياحية بالعديد من الخدمات والمرافق، حيث تتوفر بها المطاعم والمقاهي (شكل 4) ومعظم الوجبات بهذه القرى وجبات غربية وتنعدم تقريبًا الوجبات المحلية أو الشعبية، وتفتقر هذه القرى إلى نشاطات الترفيه المائية، مثل: الغوص، وركوب الأمواج، وهواية صيد الأسماك.

16-6: الاهتمام بالضيافة: ويُقصد به هنا تدريب وتأهيل الموظفين لتقديم أفضل الخدمات، وهذا ما تحتاجه معظم القرى السياحية، فمعظم العاملين في القرى من العمالة الأجنبية، وخاصة الطهاة منهم وتكاد تنعدم العمالة الوطنية إلاَّ في بعض الأعمال، مثل: الإشراف وخدمات التوصيل، ويُعدُّ هذا من أكبر المشاكل التي تعاني منها القرى السياحية، أما من ناحية البرامج الثقافية والخاصة بتعريف الزوار بالثقافة المحلية وخاصة الأطفال فهي قليلة وقد تكون معدومة، وأحيانًا تلاحظ بعض المهرجانات الذي يميل طابعها إلى الثقافة الغربية. وتُقام أحيانًا بعض حفلات الزواج داخل هذه القرى.

16-7: الاستدامة البيئية: وتعني استمرارية البيئة المحلية والمحافظة عليها، وعند تطبيق ذلك على القرى السياحية بمنطقة القره بوللي نجدها غير متوفرة، حيث تمت زراعة المساحات الفضاء بالعشب الصناعي من أجل محاكاة البيئة الأوروبية في المنتجعات الساحلية بحيث تظهر المنطقة خضراء وجميلة، وهذه الأعشاب بحاجة إلى كميات كبيرة من المياه لكي تبقى في حالة جيدة، يترتب على ذلك استنزاف للمياه الجوفية للمنطقة، وخاصة إن هذه المنطقة تعاني من تداخل مياه البحر، وقد يسبب هذا السحب في تسريع عملية التداخل، أضف إلى ذلك قيام المزارعين بزراعة هذه الأعشاب في المناطق المجاورة لمردودها المادي الكبير، وذلك على حساب المحاصيل الأخرى، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نلاحظ عدم انسجام البيئة المحيطة بالقرى السياحية مع شكل هذه القرى، بمعنى تجد المساحات الخضراء في القرى السياحية وعند خروج منها تجد المنطقة المحيطة عبارة عن كثبان رملية قد تم جرف التربة بها؛ ممّا جعلها منطقة رملية صحراوية.

16-8: الهوية التسويقية والترويج السياحي في القرى والمنتجعات السياحية بمنطقة القره بوللي. رؤية تحليلية: يشكل التسويق والترويج عنصرًا حاسمًا في تطوير القرى والمنتجعات السياحية، لاسيما في منطقة القره بوللي التي تشهد تناميًا في الأنشطة السياحية على شاطئ البحر المتوسط، ويبرز في هذا السياق دور العلامة التجارية بوصفها أداة تعبير

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3409

عن الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع المحلي، غير أن الملاحظة الميدانية كشفت عن مفارقة واضحة في هذا الجانب، حيث يغلب على العلامات التجارية لهذه القرى والمنتجعات الطابع الغربي، سواء في تصميم الشعارات أو في اختيار الأسماء، كما هو موضح في (شكل 5).

فعلى سبيل المثال، تحمل بعض القرى أسماء أجنبية، مثل: "منتجع HT السياحي" و"قرية LT العائلية"، وهي تسميات تعكس تأثيرًا ثقافيًا غربياً عميقاً، يدل على تبني أنماط تسويقية غير متأصلة في الثقافة الليبية، ويرتبط ذلك بإشكالية أكبر تتعلق بتمثّل السياحة في الوعي المجتمعي الليبي، إذ ينظر البعض إليها باعتبارها ظاهرة "تحضرية"، مرتبطة بالنموذج الغربي في السلوك والاستهلاك، وهو ما يعكس انفصالًا جزئيًا بين النشاط السياحي والمرجعية الثقافية الوطنية.

من جانب آخر، يعتمد القائمون على هذه المنتجعات بشكل كبير على القنوات الرقمية في الترويج، مثل مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية، وهي أدوات تتيح الوصول إلى جمهور أوسع، لكنها غالبًا ما تُستخدم وفق استراتيجيات ترويجية تهدف إلى بناء صورة ذهنية فاخرة وراقية عن هذه القرى. وتتمثل إحدى أبرز هذه الاستراتيجيات في تحديد أسعار مرتفعة للخدمات والإقامة، ليس فقط لتحقيق العائد المادي، بل أيضًا لإيصال رسالة رمزية عن "التميّز" و"الرقي"، كما ورد في شهادات بعض أصحاب المنتجعات.

وتشير هذه الظاهرة إلى وجود فجوة تسويقية وثقافية، حيث يتم استبعاد فئة واسعة من المواطنين ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من هذه المرافق السياحية. كما تكشف عن حاجة ملحة إلى مراجعة السياسات الترويجية، بما يضمن التوفيق بين الجاذبية السياحية والهوية الثقافية المحلية، ويعزز من فرص تحقيق سياحة شاملة ومستدامة تراعي البعد الاجتماعي والثقافي إلى جانب البعد الاقتصادي.

شكل (5) الشعارات الخاصة ببعض المنتجعات

المصدر: مواقع القرى والمنتجعات السياحية على الشبكة العنكبوتية.

16-9: التقييم والتحسين المستمر والذي يشمل استطلاعات الرأي، والتي تقوم على المقابلة الشخصية مع النزلاء وليس هناك وسائل حديثة للتقييم، مثل: الاستبيان القصير، وما يخص إجراء التحديثات والتطوير فهي مستمرة في بعض المنتجعات من حيث المظهر في الغالب، وفي إقامة بعض المهرجانات المحلية.

17- التأثيرات الإيجابية لبناء القرى والمنتجعات السياحية في منطقة القره بوللي:

شهدت منطقة القره بوللي، الواقعة على الساحل الشمالي الغربي لليبيا، تطورًا ملحوظًا في النشاط السياحي خلال السنوات الأخيرة، لا سيما بعد إنشاء عدد من القرى والمنتجعات السياحية على شاطئها، وقد ترتب على هذا النمو مجموعة من التأثيرات الإيجابية، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. تحفيز استثمار رؤوس الأموال المحلية: أسهمت مشاريع القرى والمنتجعات السياحية في تشجيع رجال الأعمال الليبيين على توجيه استثماراتهم إلى الداخل، بدلاً من إنفاقها في الخارج، وهو ما أدى إلى تنشيط السياحة الداخلية. وتُعد هذه الخطوة من الاستثمارات النوعية التي تُسهم في تقليل تسرب العملة الصعبة، وتدعم الاقتصاد الوطني.
2. تنويع نمط الاستثمار الوطني: تُعد الاستثمارات السياحية من الأنشطة الاقتصادية المطلوبة للدولة الليبية، خاصة في ظل هيمنة الاستيراد (المواد الغذائية، الصناعية، وغيرها) على طبيعة الاستثمار السائد حاليًا، مما يُمثل استنزافًا مباشرًا للعملة الأجنبية. وتقدم القرى السياحية نموذجًا بديلًا للاستثمار في قطاعات إنتاجية وخدمية واعدة.
3. تنشيط الاقتصاد المحلي لمنطقة القره بوللي: أدَّى تزايد النشاط السياحي إلى حركة تجارية نشطة في المنطقة، حيث أُنشئت العديد من المحال التجارية لخدمة الزوار والمقيمين في المنتجعات، مثل: محلات القصابين، ومتاجر المواد الغذائية، وورش مواد البناء، كما ظهرت محال متخصصة جديدة، منها ما يعنى ببيع مستلزمات أحواض السباحة وغيرها من الاحتياجات السياحية، ما يدل على توسع في قاعدة النشاط الاقتصادي المحلي.
4. توفير فرص العمل وتحسين مستويات الدخل: أدّى توسع القطاع السياحي إلى خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لسكان المنطقة، تمثلت في:
   - إنشاء محلات تجارية صغيرة ومتوسطة؛ أسهمت في توظيف أصحابها وعدد من العاملين.

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3409

- توفير وظائف لأصحاب الحرف والمهن مثل السباكين، والكهربائيين، وعمال الصيانة، مع تحقيقهم لعوائد مالية مجزية مقارنة بغيرهم خارج القطاع السياحي.
- دعم الباعة الجوالين، لا سيما في الطرق المؤدية إلى المنتجعات.
- تنشيط قطاع النقل، من خلال تزايد الطلب على خدمات النقل الخاصة والعامة، وهو ما وفر وظائف جديدة للشباب.

5. تعزيز الهوية السياحية للمنطقة: أسهمت هذه القرى والمنتجعات في رفع مستوى التعريف بمنطقة القره بوللي بين المدن الليبية الأخرى، حتى باتت تُعرف كمنطقة سياحية وترفيهية متميزة، ما يدعم مكانتها في خريطة السياحة الداخلية.
6. توفير متنفس ترفيهي لسكان المدن الكبرى: تمثلت إحدى النتائج المهمة لهذا التطور في توفير فضاء سياحي وترفيهي مناسب لسكان العاصمة طرابلس والمناطق المجاورة، مما أسهم في تخفيف الضغط عن المراكز الحضرية، خاصة خلال فصل الصيف.
7. بداية لحركة هجرة عكسية نحو الريف: لوحظت ظاهرة محدودة ولكن واعدة، تتمثل في انتقال بعض الأسر من طرابلس إلى المناطق القريبة من المنتجعات والقرى السياحية. ورغم محدودية هذه الظاهرة في الوقت الحالي، إلا أنها تُعد مؤشرًا على إمكانية توسع العمران الريفي وتعزيز الاستقرار في المناطق المحيطة بالقرى السياحية مستقبلًا.

وتُبرز تجربة بناء القرى والمنتجعات السياحية في القره بوللي مدى قدرة القطاع السياحي على خلق بيئة اقتصادية واجتماعية نابضة بالحياة، تستقطب الاستثمارات وتوفر فرص عمل وتحفّز التنمية المحلية، مع ضرورة تبني سياسات تخطيطية مستدامة تعزز من هذه الإيجابيات وتقلل من آثارها السلبية المحتملة.

18- التأثيرات السلبية لبناء القرى والمنتجعات السياحية في منطقة القره بوللي:

على الرغم من التأثيرات الإيجابية المتعددة التي أحدثتها مشاريع القرى والمنتجعات السياحية في منطقة القره بوللي، إلاَّ أنَّ هذا النمو السياحي لم يكن بمنأى عن عدد من التأثيرات السلبية، خاصة في ظل غياب التخطيط الحضري المدروس والرؤية البيئية والاجتماعية المستدامة. وفيما يأتي تحليل لأبرز هذه التأثيرات:

1. **غياب التخطيط العمراني السليم:** تم بناء معظم القرى والمنتجعات السياحية في المنطقة دون الالتزام بالمعايير التخطيطية والفنية المعتمدة لإنشاء هذا النوع من المشاريع،

وقد أدى هذا القصور إلى بروز العديد من العيوب العمرانية والتخطيطية، مثل: التداخل غير المنظم بين الاستعمالات، وضعف البنية التحتية، وغياب التوازن بين المكونات السياحية والخدمية.

2. **تغريب الهوية السياحية:** غلب على هذه المشاريع الطابع الغربي في التصميم والهندسة المعمارية، فضلاً عن التسميات والعلامات التجارية، مما أسهم في إضعاف التعبير عن الهوية الثقافية الليبية، ويُعدُّ هذا الانفصال عن الطابع المحلي فقدانًا لفرصة إبراز الخصوصية الثقافية للمنطقة، وهو ما يُضعف من قدرة السياحة على تأصيل الانتماء الوطني وتعزيز الوعي الثقافي لدى الزوار.
3. **اختيار مواقع غير مناسبة للسياحة الساحلية:** تم إنشاء بعض القرى السياحية على أجزاء من الشريط الساحلي غير الملائمة للسباحة بسبب عوامل طبيعية، مثل: التيارات البحرية أو تكوين القاع، وهذا بدوره يُثير تساؤلات حول مدى جدوى اختيار هذه المواقع، ويُظهر ضعف الدراسات البيئية والتخطيطية السابقة لإنشاء هذه المشاريع.
4. **تدهور النظام البيئي المحلي:** أُقيمت العديد من هذه المنتجعات على أراضٍ كانت تمثل سابقًا غابات طبيعية زرعتها الدولة ضمن جهود التشجير الساحلي، وقد أدى إزالة هذه الغابات إلى إلحاق ضرر بالغ بالتوازن البيئي المحلي، وتدمير المواطن الطبيعية للعديد من الكائنات النباتية والحيوانية، ناهيك عن فقدان الغطاء النباتي الذي يُعد حاجزًا طبيعيًا ضد التعرية والتصحر.
5. **التلوث الناتج عن مخلفات السياحة:** تعاني منطقة الدراسة من ممارسات غير مستدامة في إدارة النفايات، حيث يتم التخلص من المخلفات الصلبة والسائلة بطرق عشوائية، مثل: الحرق أو الإلقاء في مناطق نائية، ما يسبب تلوثًا للتربة والمياه والهواء، ويهدد صحة الإنسان والبيئة.
6. **التأثيرات الاجتماعية والثقافية:** يُعد التأثير الاجتماعي من أهم الجوانب السلبية التي قد ترافق توسع النشاط السياحي، إذ تؤدي القرى السياحية في بعض الحالات إلى تغيير نمط الحياة المحلي، سواء من خلال تشجيع أنماط استهلاك جديدة، أو بفعل التفاعل مع الزوار والثقافات الوافدة، وقد يؤدي ذلك على المدى الطويل إلى تآكل القيم والعادات الثقافية التقليدية، ممَّا يخلق نوعًا من الانفصام بين المجتمع المحلي وتراثه.

وتكشف التجربة السياحية في القره بوللي عن ضرورة الموازنة بين التنمية السياحية والحفاظ على البيئة والهوية المحلية،فغياب الرؤية التخطيطية الشاملة والتقييم البيئي والاجتماعي المسبق لهذه المشاريع يُنتج آثارًا سلبية، قد تعيق استدامة القطاع السياحي وتُفاقم المشكلات المجتمعية والبيئية. لذلك، تبرز الحاجة إلى تطوير سياسات تخطيطية وإدارية تضمن التوسع السياحي المنضبط، وتحافظ في الوقت ذاته على الموارد الطبيعية والثقافية للمنطقة.

19- دور القرى والمنتجعات السياحية في تنمية وإبراز الهوية الليبية:

تمثل القرى والمنتجعات السياحية إحدى الأدوات الفاعلة في دعم التنمية المحلية وتعزيز الهوية الثقافية والوطنية، لا سيما في المجتمعات ذات الإرث الحضاري المتنوع كليبيا، وفي ظل التوسع غير الموجه في المشروعات السياحية؛ بات من الضروري اعتماد نموذج تنموي يستند إلى دمج الهوية الليبية في كافة مراحل تخطيط وتطوير هذه المرافق السياحية؛ لتحقيق التوازن بين الجاذبية السياحية والحفاظ على الثقافة المحلية، وفيما يأتي مجموعة من الآليات التي تعزز هذا الدور:

1. **التصميم المعماري المتناغم مع البيئة المحلية:** يُعد التصميم المعماري من أولى الخطوات التي تُمكن من التعبير عن الهوية المحلية. ويشمل ذلك:
   - استخدام المواد المحلية في البناء، مثل: الحجر والطين والأخشاب الطبيعية، مما يُسهم في تقليل التأثير البيئي من جهة، ودعم الحرف التقليدية من جهة أخرى.
   - تبني الأنماط المعمارية الليبية التقليدية المستمدة من النمط الأمازيغي أو الصحراوي أو المتوسطي، بما يضمن الحفاظ على جمالية الهوية البصرية والثقافية للمكان.
2. **الترويج للثقافة المحلية:** تُسهم الفعاليات الثقافية والفنية في نقل التراث المحلي إلى الزوار بطريقة حية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:
   - تنظيم عروض موسيقية وفولكلورية تُبرز الموروث الثقافي الليبي.
   - إنشاء أسواق داخلية لبيع المنتجات الحرفية التقليدية، مما يُوفر مورد دخل للحرفيين، ويُشجع السياح على التفاعل مع الثقافة المحلية.
3. **تمكين المجتمعات المحلية اقتصاديًا:** تلعب السياحة دورًا محوريًا في التنمية الاقتصادية من خلال:
   - توظيف السكان المحليين في مختلف أقسام المنتجع، من الإدارة إلى الخدمات.

- تقديم برامج تدريبية مهنية ترفع من كفاءة الشباب في مجال الضيافة والإدارة السياحية، وتساعدهم على الدخول إلى سوق العمل المؤسسي باحتراف.

4. **إبراز التراث الغذائي المحلي:** يُعد المطبخ الليبي عنصرًا مهمًا في الهوية الثقافية. ويمكن استثماره من خلال:
   - توجيه المطاعم السياحية داخل المنتجعات إلى تقديم الأطباق التقليدية المحلية.
   - تنظيم ورش طهي تُمكّن النزلاء من التعرف على طرق إعداد المأكولات الشعبية والمشاركة فيها؛ مما يعزز من التفاعل الثقافي.
5. **تنظيم الجولات السياحية الثقافية والبيئية:** تُعدُّ الجولات وسيلة فعالة لتعريف الزوار بالمنطقة، ويمكن أن تشمل:
   - زيارات للمواقع الأثرية والتاريخية والمزارات الدينية.
   - المشاركة في الأنشطة اليومية للسكان المحليين، مثل: الأسواق الأسبوعية أو الحصاد الزراعي، بما يوفر تجربة سياحية غنية وداعمة للاقتصاد الريفي.
6. **استخدام الهوية المحلية في التسويق:** يمكن استثمار الهوية الثقافية الليبية كأداة تسويقية رئيسة، من خلال إبراز خصوصية المكان وثقافته في الإعلانات والمطبوعات؛ مما يجذب الزوار المهتمين بالتجارب الأصيلة.
7. **تعزيز الشراكات الإعلامية المحلية:** يُعزز التعاون مع وسائل الإعلام الوطنية من إبراز الدور الثقافي للمنتجعات، عبر:
   - إنتاج تقارير وبرامج ثقافية سياحية تُعرض في القنوات والإذاعات المحلية.
   - الترويج للأنشطة الثقافية والمجتمعية التي تنفذ داخل هذه القرى السياحية.
8. **الاستدامة البيئية والحفاظ على التنوع الحيوي،** حيث تلعب المنتجعات دورًا في حماية البيئة من خلال:
   - تبني ممارسات بيئية مستدامة في إدارة النفايات والطاقة والمياه.
   - الاهتمام بالحفاظ على الغطاء النباتي والتنوع البيولوجي المحيط بالموقع.
9. **تقنيات البناء الأخضر:** تعتمد المنتجعات الحديثة على مبادئ البناء البيئي التي تشمل استخدام أنظمة توفير الطاقة، وتقنيات العزل الحراري، مما يقلل من البصمة الكربونية للمشروعات السياحية.

10. **ترميم المعالم التاريخية:** يمكن للمنتجعات المشاركة في مشاريع ترميم وحماية المواقع التراثية القريبة منها، ما يُعزز من البُعد الثقافي لمحيطها السياحي، ويُسهم في إعادة إحياء التراث المحلي.
11. **إقامة المتاحف والمعارض الثقافية:** تُمثل المعارض والمتاحف المصغرة داخل المنتجعات وسيلة تعليمية وترفيهية في آنٍ واحد، إذ تُتيح للزوار التعرف على تاريخ المنطقة وحضارتها، وتشجع على التواصل الثقافي والتقدير العميق للمكان.

ويمكن للقرى والمنتجعات السياحية أن تلعب دورًا استراتيجيًا في تنمية المجتمع المحلي وتعزيز الهوية الليبية، إذا ما تم إدماج البُعد الثقافي والبيئي في تخطيطها وإدارتها، حيث أنَّ السياحة المستندة إلى الهوية الوطنية لا تكتفي بتوفير خدمات ترفيهية فقط، بل تسهم في صون التراث الثقافي، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الانتماء الوطني في ظل اقتصاد سياحي متجذر في الأصالة والانفتاح.

20- النتائج والتوصيات:

أولاً:- النتائج العامة للدراسة:

أظهرت نتائج البحث مجموعة من المؤشرات المهمة التي تسلط الضوء على الواقع الراهن للقرى والمنتجعات السياحية في منطقة القره بوللي، وتكشف عن أبعادها البيئية، والتخطيطية، والاقتصادية، والثقافية. ويمكن تلخيص أبرز هذه النتائج في النقاط الآتية:

1. **الاعتداء على الموارد البيئية والطبيعية:** بينت الدراسة أنَّ غالبية القرى والمنتجعات السياحية أُنشئت على حساب مساحات كانت تمثل سابقًا غابات طبيعية أو أراضٍ زراعية، فضلاً عن شواطئ عامة مملوكة للدولة؛ ممَّا أدى إلى تدهور البيئة المحلية، ويُعدُّ هذا مؤشرًا على ضعف فعالية أجهزة الدولة الرقابية والتشريعية، وغياب الحوكمة في إدارة الموارد الساحلية.
2. **غياب التخطيط العلمي وتأثيراته السلبية:** تبيّن أن بناء هذه القرى تم دون الاستناد إلى رؤية تخطيطية علمية مدروسة، الأمر الذي انعكس في العشوائية الواضحة في توزيع المواقع، وأسهم في تشويه البُعد الجمالي والبصري للمشهد السياحي العام، كما لوحظت آثار بيئية سلبية ناجمة عن هذا القصور في التخطيط، تشمل التدهور العمراني وتدهور نوعية البيئة الساحلية.

3. **هيمنة الطابع الأجنبي وغياب الهوية الليبية:** كشفت الدراسة أن معظم القرى السياحية في منطقة القره بوللي اعتمدت طابعًا أجنبيًا سواء في التصميم المعماري، أو الشعارات الترويجية، أو حتى في أسماء المنتجعات والمأكولات المقدّمة، ما يعكس ضعفًا في إدماج الهوية الليبية في هذا القطاع الحيوي. ويمثل هذا الأمر تهديدًا واضحًا لاستمرارية الموروث الثقافي المحلي، ويسهم في تهميش القيم الثقافية الوطنية.
4. **المساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل:** أظهرت الدراسة أثرًا إيجابيًا واضحًا للمنتجعات السياحية في دعم اقتصاد منطقة القره بوللي، من خلال تنشيط الحركة التجارية وزيادة الاستهلاك المحلي، فضلاً عن توفير فرص عمل متعددة لشباب المنطقة، وقد ساعد ذلك على خفض معدلات البطالة محليًا، ويُعد هذا من أبرز الإسهامات التنموية للقطاع الخاص في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه الدولة الليبية.
5. **بروز القره بوللي كمنطقة جذب سياحي واستقطاب سكاني:** أسهمت هذه المشروعات السياحية في تعزيز مكانة منطقة القره بوللي كوجهة سياحية محلية، مما زاد من أهميتها الاقتصادية وجاذبيتها للسكان من خارج المنطقة، لا سيما من مدينة طرابلس، وقد نتج عن ذلك نوع من الهجرة العكسية نحو الريف، تُعد ظاهرة جديدة في السياق الليبي، تعكس تحولات في أنماط السكن والاستهلاك الحضري.

وتكشف نتائج هذه الدراسة عن مفارقة واضحة بين التأثيرات الإيجابية التي حققتها القرى السياحية في دعم الاقتصاد المحلي وامتصاص البطالة، وبين التأثيرات السلبية المرتبطة بتدهور البيئة وطمس الهوية الثقافية؛ مما يبرز الحاجة إلى تطوير سياسات عمرانية وسياحية متوازنة تراعي الأبعاد البيئية والثقافية، وتُشرك الدولة في توجيه القطاع السياحي نحو تنمية مستدامة تحافظ على الخصوصية المحلية، وتُحسن من جودة البيئة والعيش.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن صياغة توصيات بما ينسجم مع متطلبات التنمية السياحية المستدامة ويحافظ على الهوية الوطنية والبيئة المحلية: وهي كالآتي:

1. **ضرورة تدخل الدولة في تنظيم القطاع السياحي:** توصي الدراسة بضرورة تفعيل دور الدولة من خلال إعادة تخطيط القرى والمنتجعات السياحية وفق معايير علمية مدروسة،

وإلزام الجهات المالكة بالحصول على التراخيص الرسمية، ودفع الضرائب المستحقة، واتباع النظم التخطيطية الحديثة، مع التشديد على إدماج العناصر المعمارية والثقافية الليبية في تصميم هذه المنتجعات تعزيزًا للهوية الوطنية.

2. **تعزيز الهوية الثقافية الليبية:** ينبغي فرض معايير واضحة لاختيار أسماء القرى السياحية وعلاماتها التجارية بما يعكس الطابع الليبي الأصيل، كما يُفضل اعتماد مظهر عام متناسق مع البيئة المحلية والتقاليد العمرانية والثقافية الليبية، مما يسهم في ترسيخ الهوية السياحية الوطنية.
3. **تسوية أوضاع الأراضي المستغلة بشكل غير قانوني:** تشير الدراسة إلى أن العديد من هذه المنتجعات أُقيمت على أراضٍ مملوكة للدولة (غابات أو أراضٍ عامة) تم الاستيلاء عليها دون سند قانوني، وعليه، توصي الدراسة بعدم هدم هذه المنشآت القائمة؛ بل تنظيم استخدامها من خلال فرض عقود إيجار قانونية شهرية تضمن حقوق الدولة وتحفز الاستثمار المنظم.
4. **تنشيط الثقافة المحلية عبر الفعاليات السياحية:** توصي الدراسة بإنشاء مهرجانات وفعاليات ثقافية دورية تعكس الموروث الثقافي للمنطقة، بما يعزز من الهوية المحلية، ويُثري تجربة الزائر، ويسهم في دمج الثقافة الوطنية في العرض السياحي المقدم.
5. **تشجيع الاستثمار الوطني في السياحة المخططة:** توصي الدراسة بإنشاء برامج تمويلية موجهة للمواطنين الراغبين في الاستثمار في السياحة، من خلال منح قروض تجارية ميسّرة لإنشاء قرى ومنتجعات سياحية في مناطق مُخططة مسبقًا، ما يسهم في تنمية السياحة الداخلية والخارجية، ويدعم الاقتصاد الوطني.
6. **تحديث وتفعيل التشريعات السياحية والبيئية:** توصي الدراسة بضرورة صياغة وإصدار قوانين خاصة بتنظيم القطاع السياحي، تشمل الأطر القانونية والضوابط البيئية، بما يضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من الآثار البيئية السلبية للمشروعات السياحية، ويعزز التنمية المستدامة في الدولة الليبية.

وهذه التوصيات تمثل خارطة طريق للجهات المعنية بوضع سياسات واستراتيجيات سياحية متوازنة، تعزز من مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، وتحافظ في الوقت ذاته على البيئة والهوية الثقافية الليبية.

المصادر والمراجع:

- الطيب، سعيد صفي الدين، (2005)، **دراسات في جغرافيا ليبيا السياحية**، المكتب الوطني للبحث والتطوير، بنغازي.
- درويش، نعيمة، (2015)، **الآثار الاقتصادية للسياحة الشاطئية**، جامعة محمد الصديق، الجزائر.
- شرف، عبد العزيز، (1996)، **جغرافية ليبيا**، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية، الطبعة الثالثة.
- العاجي، حسين، (2015)، **المقومات السياحية في القره بوللي**، جامعة طرابلس، طرابلس.
- عاشور، مصباح محمد، (2024)، **تقييم درجة جاذبية الأماكن السياحية في بلدية مصراتة، دراسة في جغرافية السياحة**، مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الإنسانية) العدد 28، المجلد 2.
- عمر، نعيمة حسن السيد، (2023)، **نحو تطبيق منهجية مبادي السياحة البيئية في مصر**، مجلة التراث والتصميم، العدد السابع.
- غيث، منيرة غيث، (2006)، **المقومات الجغرافية السياحية في شعبية المرقب والرؤية المستقبلية لأفاق استثمارها**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية الآداب–زليتن، جامعة المرقب، الخمس.